

# إحداث التحول في النظم الغذائية المائية

يتزايد إدراك العالم وإقراره بضرورة تغيير النظم الغذائية. وهنا، تبرز أهمية الأغذية المائية في إحداث هذا التحول المنشود؛ إذ فيها من المواد الغذائية ما لا غنى عنه، ولما فيها من إسهام بالغ في تخفيف وطأة تغير المناخ وحفظ لنظم الطبيعة وإتاحة لسبل كسب العيش وتعزيز للثقافات. بل إنه من المتوقع أن يتضاعف الطلب على الأغذية المائية في مختلف أنحاء العالم بحلول عام 2050؛ وإن كان النظر مصروفًا عنه في القرارات التي تُتخذ في كثير من الأحوال في هذا الصدد. غير أن ازدياد الطلب، على هذا النحو، يأتي بالصعاب بقدر ما يفتح من الأبواب، على نحو ما عليه الحال في جميع النظم الغذائية. وينبغي، من ثم، النظر في مسألة وضع السياسات المُحكمة وإجراء الاستثمارات الدقيقة بقصد تعزيز ازدهار النظم الغذائية المائية وضمان تجدها.



\* تشمل الأغذية المائية، في تعريفها، الحيوانات والنباتات والطحالب المائية التي تُجرى تربيتها أو استزراعها في المياه العذبة والأوساط البحرية أو تلك التي يُجرى صيدها منها.

المزارع المائية، ومنها الشبوط والسلور والبطي والسلمون، والأسماك التي يُجرى صيدها من البحر، مثل السردين والرنجة، والتي ثبت أن لها جدواها البالغة في هذا الصدد؛ وإن كان من الممكن تعزيز جدواها هذه على نحو أشد. بل إن الاستعانة بالمعدات التي تستهلك نسبيًا أقل من الوقود من شأنها أن تحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في بعض مزارع الأسماك بنسبة قدرها 61%، ومن شأن الحد من الاستعانة بالأعلاف، والاستعاضة عنها بالمنتجات التي لا تُحصَلُ باجتثاث الغابات، أن يحد من هذه الانبعاثات الناتجة من مزارع الأسماك بنسبة قدرها خمسون بالمئة.

### 3. تفتح سلاسل الإمداد بالأغذية المائية سبلاً بالغة الأهمية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

يُتيح إنتاج الأغذية المائية، في مختلف أنحاء العالم، أكثر من 800 مليون فرصة للعمل، وتُدرُّ صادرات المنتجين، كبارًا وصغارًا، 38 مليار دولار أمريكي من الإيرادات السنوية في البلدان النامية؛ أي أكثر مما تُدرّه المنتجات الزراعية بجملة. وعماد سلاسل الإمداد بالأغذية المائية المشروعات الصغيرة؛ إذ تُتيح مزارع الأسماك الصغيرة نسبة قدرها 90% من الوظائف. وتتنوع هذه المشروعات وتنوعًا واسعًا من ناحية أصولها ومقدارها ودقة اختصاصها وتعددتها، ومن ناحية الصعاب التي تجابهها، كذلك.

### 4. تغير المناخ يُلقي بظلاله على النظم الغذائية المائية:

زيادة احتراق المياه والأحماض في المحيطات وارتفاع منسوب المياه في البحار والعواصف والتغيرات الحاصلة في مناسيب هطول الأمطار أخطار تنال من مقدار الإنتاج من الأغذية المائية وجودتها وسلامتها، لا سيما مصائد الأسماك في المحيطات والمساحات المائية الداخلية. وإن لم يسارع العالم إلى التخفيف من وطأة تغير المناخ، فإن فيه خمسين بلدًا تعتمد اعتمادًا بالغًا على الأغذية المائية، ومن شأنها أن تواجه - بحلول عام 2050 - أخطارًا مناخية بالغة، وستتأثر من قدرتها على التكيف مع التغيرات؛ وهو "خطر ذو ثلاثة أوجه".



## معلومات ونتائج أساسية

### 1. الأغذية المائية فيها كثير من المواد الغذائية المتنوعة:

ثمة أكثر من 2,500 نوع أو مجموعة من أنواع الأغذية المائية التي يُجرى صيدها أو تربيتها أو استزراعها. والأغذية المائية فيها، في الغالب، كثير من البروتينات والعناصر الغذائية الأساسية؛ إذ يحصل أكثر من 3 مليارات فرد على نسبة قدرها 20% من البروتينات الحيوانية من الأغذية المائية، فضلًا عن المغذيات الدقيقة التي لا غنى عنها وأحماض أوميغا الثلاثية الدهنية (omega-3). بل إن الفئات السبعة الأولى من الأغذية الحيوانية المصدر والغنية بالمغذيات جميعها من الأغذية المائية، وتتقدم بذلك على لحم البقر؛ وهو أغنى مصادر البروتينات البرية بالمغذيات. غير أن الأغذية المائية تختلف بعضها عن بعض. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن أسماك البحر الصغيرة تحتوي على نسب من الحديد تفوق ما في أسماك البلطي بثمان مرات، وعلى نسب من أحماض أوميغا الثلاثية الدهنية تفوق ما لدى البلطي بخمس مرات، وعلى نسب من فيتامين (ب 12) تفوق ما لدى البلطي بأربع مرات.

### 2. وتمتاز الأغذية المائية، بوجه عام، بأنها أقل أثرًا في البيئة من مصادر الأغذية من الحيوانات البرية:

تشتمل الأغذية المائية، على تنوعها، على أنواع استثنائية من ناحية تدني مقدار الغازات المسببة للاحتباس الحراري أو من ناحية انعدام هذه الانبعاثات تمامًا؛ ومثال على ذلك الرخويات الصدفيّة والأعشاب البحرية. ومعنى ذلك أن زيادة الإمدادات من هذه الأغذية المائية من شأنها أن تساعد على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء دون زيادة انبعاثات الكربون. وخير مثال على ذلك أسماك

## 5. الفوائد الصحية والاقتصادية للأغذية المائية غير متكافئة في توزيعها:

يستوي الرجال والنساء العاملون في سلاسل الإمداد بالقيمة من الأغذية المائية من ناحية العدد؛ ولكن التفاوت فيما بينهم شاسع للغاية من ناحية الأثر والتمثيل والتمكين. ففي حين ينحس مجال الإنتاج الصناعي والصادرات إلى دعم إرارات الثروات، إلا أن من شأنهما أن يدفعوا في اتجاه يُفضي إلى تقطع سبل كسب العيش وتزعزع الأمن الغذائي وتناقص المنافع التي تستدرها المشروعات الصغيرة منهما وتنعكس، من ثم، على ثقافات المجتمعات التي تعمل فيها هذه المشروعات. وللتصدي لأوجه التفاوت هذه، فإنه لا غنى للسياسات عن الإقرار صراحةً بالممارسات والمعارف القائمة لدى المهمشين، ومنهم شعوب السكان الأصليين وصغار الصيادين بالطرق المعهودة، وتمكينهم من التعبير عن أنفسهم.

## 2. الإقرار بأهمية الدور الذي تضطلع به المشروعات الصغيرة ودعمها:

ينبغي وضع السياسات واعتماد الممارسات اللازمة لتعزيز قدرة المشروعات الصغيرة على الابتكار والتكيف مع التحولات البيئية والاقتصادية. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن باستطاعة الحكومات أن تضع اللوائح البيئية والعمالية والسياسات والمعايير الاستثمارية التي تشجع على الاستثمار في المشروعات الصغيرة المستدامة من مصائد الأسماك ومزارع للأحياء المائية. وأما تجار التجزئة، فباستطاعتهم التوريد من صغار الصيادين لديهم وترويج ما يُوردونه بين عملائهم. وباستطاعتهم، كذلك، التعاون مع الجماعات التعاونية التي تجمع بين الأفراد من الصيادين والقائمين على مزارع الأسماك. وأما الشركات الكبرى، فباستطاعتها التوسع في الخدمات المالية التي تقدمها لشركائها من المشروعات الصغيرة في سلاسل التوريد أو دعم الابتكار بقصد تعزيز الاستدامة والكفاءة في الأعمال التي تزاولها.

## 3. ترسيخ حقوق الإنسان في السياسات والممارسات

وذلك بقصد توجيه النظم الغذائية نحو تعزيز العدالة في توزيع فوائد النظم الغذائية المائية إذ ينبغي للحكومات ضمان حصول الناس المنافع الاقتصادية والغذائية بأن تضع السياسات التجارية التي تُعِين على تحقيق ذلك، وأن تُؤلّي اهتمامها لإتاحة الأغذية المائية للمجتمعات التي تحتاج إليها أشد الحاجة. وباستطاعة الحكومات، كذلك، أن تُرسي في هذه السياسات والاتفاقات مبادئ العدالة والإنصاف في التشارك والحق في حصول الغذاء. وأما مؤسسات القطاع الخاص فيوسعها أن تعتمد رؤى طموحة بشأن التزاماتها الاجتماعية والبيئية، وأن تركز فيها على تمكين عمالها وموظفيها من إبداء آرائهم ضمن إجراءات اتخاذ القرارات لدى هذه المؤسسات، فضلاً عن الإقرار بمختلف الأبعاد الاجتماعية التي تدخل في تشكيل سلاسل التوريد لديها، ومن ذلك الاعتداد بما لهذه السلاسل من أثر في إتاحة سبل كسب العيش وتمثيل المجتمعات المهمشة في الأماكن التي تعمل فيها هذه المؤسسات.

## إدارة الأغذية المائية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من النظم الغذائية:

لن تُؤرِّ الأغذية المائية كامل ما فيها من النفع ما لم يُؤخذ بها كاملة في إجراءات اتخاذ القرارات التي تتشكل النظم الغذائية تبعاً لها. فلا بد للإستراتيجيات، التي تقصد إلى تحقيق الأهداف الشاملة في النظم الغذائية، من الاشتغال على هذه الأغذية المائية. ولكل جهة من الجهات، ومنها الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، دور تضطلع بأدائه في هذا الصدد. وتتمثل الخطوة الأولى نحو ذلك في تحديد السياسات والممارسات التي تعترض سبل إحداث التحول وإصلاحها، ومنها الإعانات التي يُستعاض بها عن الصيد الجائر وغيره من الممارسات التي تحول دون تحقيق الاستدامة، فضلاً عن طرق الإنتاج التي تُلحق الضرر بالبيئة. ونستحسن، في هذا الصدد، ثلاث أولويات منشودة لإحداث التحول في النظم الغذائية المائية.

## 1. اتباع التنوع في النظم الغذائية المائية للمساعدة على تحقيق أهداف الصحة والاستدامة وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ:

تتمثل السبيل إلى تحسين مستقبل النظم الغذائية في التوجه نحو التنوع والنأي عن التسليع والتصنيع. ذلك أن باستطاعة الحكومات إحداث التحول في مسارات الطلب وتشكيل الميول ورسم ملامح الأسواق بتضمين الخيارات التي تعزز الصحة والاستدامة؛ وذلك بأن تضع في إرشاداتها وبرامجها الغذائية عدداً متنوعاً من الأغذية المائية. ويلزم الحكومات، في هذه الحالة، جمع البيانات بشأن مزارع الأسماك والمصائد وسلاسل التوريد والاستهلاك، لتمكين من الوقوف على مدى تنوع الأغذية المائية وتحديد الجهات المعنية في هذا المجال. أما الشركات فينبغي لها أن تتحول إلى الاستعانة بطرق الإنتاج والمنتجين الذين يجمعون بانتظام عدداً كبيراً من الأنواع الغنية بالمغذيات، فضلاً عن التعاون مع تجار التجزئة والطهاة وغيرهم من الشركاء الذين يتفاعلون مباشرة مع الجمهور، بما يُمكن من ترويج هذه الخيارات لدى المستهلكين وتعزيز اطمئنانهم إليها واستمتاعهم بها.

تتألف مبادرة Blue Food Assessment من مئة عالم من أكثر من 25 مؤسسة في مختلف أنحاء العالم. وأبرز المؤسسات العلمية المشاركة فيها مركز Stockholm Resilience Centre (مركز ستوكهولم لدراسات تعزيز القدرة على التكيف) التابع لجامعة ستوكهولم (Stockholm University) ومركز Center for Ocean Solutions (مركز دراسات حلول المحيطات) ومركز Center on Food Security and the Environment (مركز دراسات الأمن الغذائي والبيئة) التابعان لجامعة ستانفورد (Stanford University). أما الشريك المؤثر الأبرز فهو مشروع EAT.

ويمكنكم الاطلاع على المزيد من توصيات العمل عن طريق هذا الرابط: <https://bluefood.earth/policy/>

ويمكنكم، كذلك، الاطلاع على آخر الأبحاث لدى مبادرة Blue Food Assessment عن طريق هذا الرابط: <https://bluefood.earth/science/>